

# الفوز الساحق لقيس سعيد يسقط فرضية إلغاء نتائج انتخابات الرئاسة في تونس

## الفارق في التصويت بين سعيد والقروي يمنح الشرعية لنتائج سباق قرطاج



### تونس تختار رئيسا جديدا لها

أن يفصح عن قراره بشأن إمكانية تطلّعه لدى المحكمة الإدارية والطعن في نتائج الانتخابات. وبعد انقضاء جميع أطوار النزاع الانتخابي في حال الطعن في النتائج الأولية، إثر الإعلان عن النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية من قبل هيئة الانتخابات نهاية شهر أكتوبر الحالي، يؤدّي رئيس الجمهورية المنتخب اليمين أمام المجلس النيابي القائم، بعد أن يتولّى رئيس مجلس نواب الشعب، في أجل يومين من تلقيه قرار هيئة الانتخابات المتعلقة بالنتائج النهائية للانتخابات الرئاسية دعوة مكتب المجلس للاجتماع ليجدد موعد الجلسة العامة المخصصة لأداء رئيس الجمهورية المنتخب اليمين الدستورية على أن تكون في أجل لا يتجاوز عشرة أيام من تاريخ قرار مكتب المجلس.

حسب رأيه على مبدأ تكافؤ الفرص. واعتبر القروي أن "تكافؤ الفرص لم يتوفر بسبب الإفراج عنه قبل 48 ساعة فقط من الاقتراع، قائلا "تم حرمانني من التواصل مع الناخبين التونسيين". ولفت إلى أن حزبه "قلب تونس" في انتظار النتائج الرسمية التي ستقدّمها الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، "ومن ثمة سيعرفون كيف يتصرفون". وغاب القروي عن الحملة الانتخابية للسور الأول والانتخابات التشريعية لحزبه، ولكنه نجح في المرور للدور الثاني للانتخابات الرئاسية، وأفرج عنه ليلة 9 أكتوبر لخوض حملة مختصرة لجولة الإعادة الأحد 13 أكتوبر. واعترف المرشح الرئاسي نabil القروي، الإثنين، بهزيمته في جولة العادة للانتخابات الرئاسية، مهنتا خصمه قيس سعيد وتعهّد بدعمه دون

نتائج جمالية للانتخابات الرئاسية". وأضاف معز بوراي "حتى لو تم قبول الطعن ومنح نتائج التصويت في بعض الدوائر الانتخابية فإن نسبة الفارق بين المرشحين ستبقى شاسعة، وسيبقى سعيد متصرا لترتيب". وبعد الإعلان عن نتائج استطلاعات الرأي المتعلقة بانتخابات الرئاسة، أرجح المرشح الخاسر في الانتخابات الرئاسية التونسية نabil القروي سبب هزيمته في سباق قرطاج إلى سجنه في فترة الحملة الانتخابية، والقي باللوم على قرار إيقافه قبل الحملة الانتخابية للدور الأول. عقب إعلان النتائج التقديرية لمؤسسات استطلاعات الرأي، التي أشارت إلى فوز كبير لقيس سعيد، إنه منع زورا وبهتانا من القيام بحملته الانتخابية، ما أثر

وتمويلها، ويمكن أن تقرّر إلغاء نتائج الفائزين إذا تبين لها أن مخالفتهم لهذه الأحكام أشرت على نتائج الانتخابات بصفة جوهرية وحاسمة وتكون قراراتها معللة. وفي هذه الحالة يقع إعادة احتساب نتائج الانتخابات التشريعية دون الأخذ بعين الاعتبار القائمة أو المرشح الذي أُلغيت نتائجه، وفي الانتخابات الرئاسية يتم الاقتصار على إعادة ترتيب المرشحين دون إعادة احتساب النتائج". وخلال إعلانها عن نتائج الدور الأول للانتخابات الرئاسية مستحيلة، في حال تقدّم المرشح المنهزم نabil القروي بطعن لدى القضاء الإداري. وقال التليلي "الفارق في التصويت بين المرشحين قيس سعيد ونabil القروي يعطي شرعية قانونية للنتائج ومشروعية لها".

منح الفارق في نتائج التصويت للمرشحين للرئاسة التونسية نabil القروي وقيس سعيد شرعية قانونية لنتائج جولة الإعادة من الانتخابات الرئاسية، وأسقط فرضية إلغائها في حال تظلم المرشح المنهزم لدى القضاء الإداري وتقدّم بطعن لدى القضاء الإداري.

ونabil القروي منح شرعية قانونية لنتائج جولة الإعادة من الانتخابات الرئاسية.

وأكد أن الفرق الشاسع في نتائج التصويت للمرشحين جعل فرضية إلغاء نتائج الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية مستحيلة، في حال تقدّم المرشح المنهزم نabil القروي بطعن لدى القضاء الإداري. وقال التليلي "الفارق في التصويت بين المرشحين قيس سعيد ونabil القروي يعطي شرعية قانونية للنتائج ومشروعية لها".

محمد المنصري التليلي  
الفرق الشاسع في نتائج التصويت أنهى جدال إلغاء الانتخابات

نabil القروي  
قبل تونس سيحدد قراره بعد إعلان النتائج الرسمية

وأوضح ذات المسؤول أنّ السند القانوني الذي يتم الارتكاز عليه في حالة كانت الفارق في نتائج الانتخابات شاسعا، ويمنع إسقاط نتائج جزيئية منها أو كلية يتم وفق المادة 143 من القانون الانتخابي التي تنص على أن المخالفات تدرس حسب مدى تأثيرها على نتائج الانتخابات. وتنص المادة 143 من القانون المنظم للانتخابات في تونس على أن "تتثبت هيئة الانتخابات من احترام الفائزين لأحكام الفترة الانتخابية

بسام حمدي  
صحافي تونسي

تونس - حسم الفوز الساحق للمرشح الرئاسي قيس سعيد في جولة الإعادة للانتخابات الرئاسية في تونس أمر السباق الرئاسي، وأنهى جدل فرضية إلغاء القضاء لنتائج الانتخابات، وإعادة هذا الاستحقاق الانتخابي مجددا، بناء على طعن قد يتقدّم به المرشح الثاني نabil القروي.

وأظهرت النتائج التقديرية لمؤسسات سبر الآراء فوزا ساحقا للمرشح أستاذ القانون الدستوري، قيس سعيد، على حساب منافسه المباشر رجل الأعمال نabil القروي وبفارق شاسع بين نسب التصويت للمرشحين.

وتحصّل المرشح قيس سعيد في جولة الإعادة من الانتخابات الرئاسية على نسبة تصويت تفوق 72 بالمائة، في حين تحصل منافسه المباشر نabil القروي على نسبة تصل إلى حدود 27 بالمائة.

وأثيرت في تونس قبل إجراء جولة الإعادة من الانتخابات الرئاسية مخاوف كثيرة من إمكانية إلغاء نتائج هذا الاستحقاق الانتخابي في حال طعن المرشح نabil القروي فيها وتظلم لدى المحكمة الإدارية، بسبب إبقائه في السجن فترة الحملة الانتخابية في قضية يلاحق فيها بتهمة تتعلق بتبويض الأموال وحرمانه من حق تكافؤ الفرص. وقال عضو الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، محمد المنصري التليلي، "العرب"، إن الفارق الشاسع في نسب التصويت بين المرشحين قيس سعيد

# الريع النفطي يُنتج دولة جزائرية غنية وشعبا فقيرا

## سجال سياسي يُعيد أحزابا مغربية إلى مربع تبادل الاتهامات

خبر أن الملك راض عن أمكران، داعيا إياه إلى إخبار المواطنين بدعوة ملك المغرب بالمحافظة على بعض الكفاءات في الحكومة.

وقارن أوجار عهد العثماني بعهد الوزير الأول السابق عبدالرحمن اليوسفي، قائلا "لأسف إن المغرب لم يشهد بعد رئيسا للحكومة على غرار عبدالرحمن اليوسفي، الذي كان يجسد التعامل مع أغلبية". ويرى مراقبون أن الحزبين المشركين في الحكومة لم يستطعا معا ضبط مستوى تصريحاتهما بعد خطاب الملك محمد السادس الذي حث الأحزاب على الابتعاد عن الصراعات غير المجدية، واعتبروا أن تفاعل العدالة والتنمية والأحرار يعطي الانطباع بأن كلا التكتلين يفتقران إلى عقلية رجال الدولة.

وفي هذا السياق، قال العثماني إن "حزب العدالة والتنمية سيقبى قويا باستمرار"، داعيا من اعتبرهم يحاولون عرقلة الحزب إلى فهم أن العالم يتغير وأن الإصلاح لن يتم إلا بدعم من الشعب المغربي. ويتوقع مراقبون أن يحدث الصراع أكثر بين حزب التجمع الوطني للأحرار وبين حزب العدالة والتنمية ويسير نحو مزيد من التصعيد، على خلفية تبادل الاتهامات في عدد من المحطات والملفات. وقال الأستاذ الجامعي محمد ياوجي، "العرب"، إن حزب الأحرار مطالب بإعداد برنامج انتخابي واضح، قابل للتزليل وفق أجندة واضحة، ومنسجم مع الرؤية الملكية، ومع الخطوط العريضة للنموذج التنموي الجديد للمملكة أكثر من مجادلة حزب العدالة والتنمية".

محمد مامونبي العلوي  
صحافي مغربي

الرباط - عادت العلاقة السياسية بين حزبي العدالة والتنمية وحزب التجمع الوطني للأحرار في المغرب إلى مربع الخصام وتبادل الاتهامات بينهما، رغم دعوة العاهل المغربي الملك محمد السادس في خطابه، بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية للأحزاب، إلى تجاوز الصراعات السياسية والتفرغ لخدمة البلاد. واطلق رئيس حزب التجمع الوطني للأحرار، عزيز أخنوش، اتهامات تجاه رئيس الحكومة سعد الدين العثماني، بالتشويش على ما جاء في الخطاب الملكي. وأعاد رئيس الحكومة العثماني، العلاقة إلى نقطة السجال السياسي في افتتاح ملتقى الكتاب المجاليين لحزب العدالة والتنمية بوزنيقة، السبت الماضي، عندما انتقد عدم تقديم حزب التجمع الوطني للأحرار مقترحات أسماء شباب لتعيينهم أعضاء في الحكومة، رغم الوعد الذي قدمه الحزب ومنح فيه الأولوية للشباب. وقال سعد الدين العثماني، منتشيا أمام أعضاء حزبه، "أن يصبح محمد أمكران وزيرا للتشغيل، فهذه أعجوبة الزمن وربما لا أحد توقعها وحزبنا يصنع دائما المفاجآت ونحن معززون بان يصيب أمكران وزيرا بدعم من جلالة الملك". في المقابل، اتهم عزيز أخنوش رئيس الحكومة سعد الدين العثماني بتسريب الوضع الاجتماعي الصعب في البلاد.

الشعبية والمناطق النائية، لتغذية روح النقمة والتمرّد، من أجل أن يصبحوا جيوبا بشرية صالحة للاستعمال في التوقيت المناسب. وتذكر تقارير أمنية ومحاضر معائنات، بأن الخلفية الاجتماعية لأفراد التنظيمات الإرهابية، تستند دائما إلى بؤر الفقر والتخلف والعزلة وغياب الخدمات الحكومية، وأن توجد عناصر في الخلايا الإرهابية من عائلات ثرية وأحياء راقية هو قليل جدا، في حين تنحدر الأغلبية من الأحياء الفقيرة. وأمام تقاسم الفقر واتساع دائرته، تحوّل الفقراء إلى مصدر لإنتاج الاحتجاجات الاجتماعية والسياسية في البلاد وبيات الفئات الفقيرة الوعاء الرئيسي لفعاليات الحراك الشعبي المنتفض في الجزائر.

وتتركز الاحتجاجات الحالية على مطالب سياسية، تعكس وعيا اجتماعيا بكون أزمة البلاد بكل تعقيداتها وتجلياتها هي نتيجة طبيعية لفساد المنظومة السياسية الحاكمة، وأن المجتمع يريد تغيير مصدر الأزمة المنبع وليس من المصعب. وتحاول السلطة إخفاء وتوسيع دائرة الفقر بالترويج لمظاهر التكافل والنضام الاجتماعي، اللذين يبرزان بشكل واضح في مختلف الأعياد والمواسم الاجتماعية والدينية عبر توزيع المنحة المدرسية على ثلاثة ملايين أسرة جزائرية، وتنظيم مواعيد إفطار في رمضان، وهو ما اعتبره مراقبون مظهرًا من مظاهر الإخالات الاجتماعية العميقة وأحد مؤشرات الانتشار الكبير للفقر. وكان تقرير للبنك العالمي صدر نهاية العام الماضي، أكد انحدار ما يقدر من 10 بالمائة من الجزائريين إلى عتبة الأكثر فقرا خلال السنوات الأخيرة، وتوقع صعود مؤشر التضخم خلال العام الداخل إلى 9 بالمائة، وهو ما يعكس تعقيدات الوضع الاجتماعي الصعب في البلاد.

الحكومة سنويا، في شكل دعم للمواد ذات الاستهلاك الواسع ومنح وعلوات للأسر المعوزة وذوي الاحتياجات الخاصة. ويرى متابعون للشأن الجزائري، أن الأوضاع الاجتماعية في البلاد أخذت في التدهور منذ العام 2015 تحت تأثير تقلص موارد الدولة من العملة الصعبة، بسبب تهاوي أسعار النفط الذي يعد المصدر الأساسي للخزينة العمومية، ونتيجة لانتهاج الحكومات المتعاقبة لسياسات الاقتصاد الريعي غير المنتج. وظلت ظاهرة الفقر أكبر عوائق تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي في البلاد، وبقيت خلال سنوات سابقة تمثل حاضرة لنظاهرة الإرهاب والتطرف الديني، لاسيما وأن مناح الفقر تستغله الخلايا الإرهابية في توظيف الأوضاع الاجتماعية داخل أحرمة المدن والأحياء

الشعب الجزائري على اقتناء حاجياتهم الأساسية. وحسب الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، فإن مؤشرات الفقر صعدت من 24 بالمائة العام 2014، إلى نحو 40 بالمائة العام الماضي، وأن من بين 1541 بلدية المشكّلة للخارطة الجغرافية للبلاد، هناك 1400 بلدية فقيرة تدير أوضاعها بمساهمات صناديق الدولة. وحسب إحصائيات الرابطة، تصف 800 بلدية ضمن خانة الأكثر فقرا، وتستقطب حوالي 20 مليون فرد، مما يعني أن نصف الجزائريين فقراء. معطيات تنفيها المؤسسات الرسمية في البلاد، وتظهر أن حوالي 10 بالمائة فقط من الشعب الجزائري هم فقراء، معتمدة في ذلك على معايير خاصة وعلى المساهمات الاجتماعية التي ترصدها

صابر بليدي  
صحافي جزائري

الجزائر - تتضارب الإحصائيات في الجزائر حول انتشار ظاهرة الفقر في المجتمع، في ظل اختلاف المعايير الدولية، إلا أنها تجمع على أن الظاهرة أخذت في التوسع بشكل لافت خلال السنوات الأخيرة، بسبب شحّ الموارد المالية للدولة المعتمدة كليًا على الاقتصاد الريعي. وتتسبب الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، إلى توسع رهيب لداثرة الفقر في السنوات الأخيرة، وأضحت تشمل قرابة نصف تعداد المجتمع، فيما يعيش نحو 15 مليون جزائري تحت خط الفقر، ولا يقدر حوالي 40 بالمائة من



المطالب التنموية على رأس أهداف الحراك الشعبي